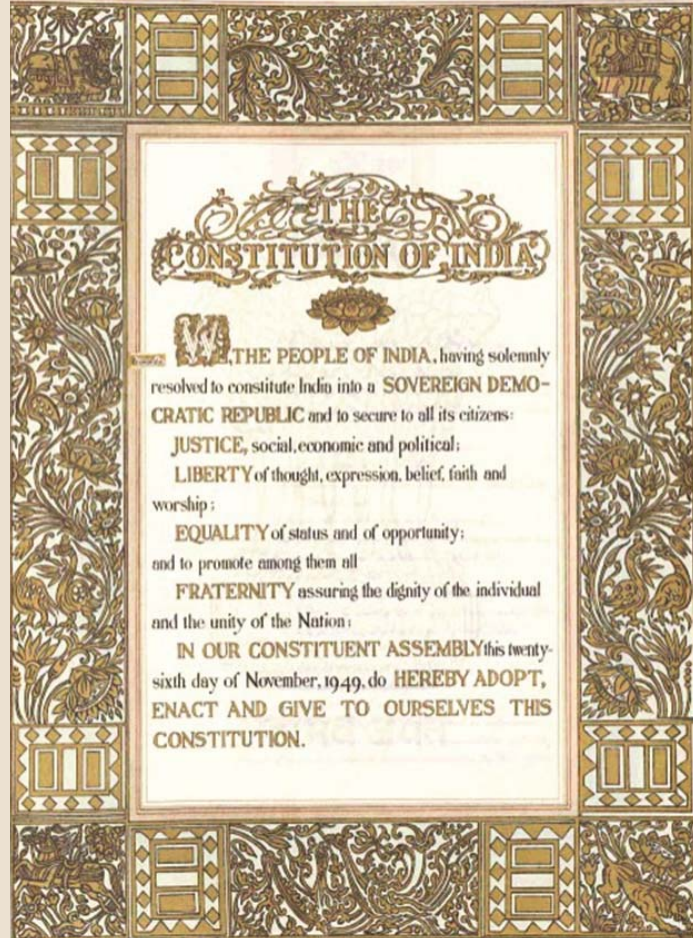


إعداد الدستور الهندي



إعداد رادها كومار

مترجم الدكتور عبدالنور
نشرة من مجموعة سياسة دلهي

إعداد الدستور الهندي

الدستور الهندي

نحن - الشعب الهنود - عزمنا بالوقار على أن نشكل الهند في جمهورية ديمقراطية مستقلة ونؤكد لجميع مواطنيها الضمان:

للعدالة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

والحرية: للفكر والتعبير والعقيدة والإيمان والعبادة،

والمساواة: في المرتبة والفرصة،

ونروّج لدى كافة المواطنين الإخاء تأكيداً ضمان كرامة الفرد ووحدة الأمة.

في جمعيتنا التأسيسية بهذا اليوم السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٤٩، نحن نتخذ ونسنّ و نسلّم إلينا هذا الدستور.

إعداد

رادها كومار

مترجم

الدكتور عبدالنور

نشرة من مجموعة سياسة دلهي

ISBN: 978-81-87206-36-1

نشر من قبل © 2013

Delhi Policy Group

Core 5-A, 1st Floor, India Habitat Centre,
Lodhi Road, New Delhi- 110 003

Tel: 91- 11- 4150 4646 & 4150 4645

Fax: 91- 11- 24649572

Email: office@delhipolicygroup.com

Website: <http://www.delhipolicygroup.com/>

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استخراج نسخة أو نقل جزء من هذا الكتاب في أي شكل أو بأية طريقة،
إلا بعد الاستئذان المسبق من الكتاب والناشر.



This publication is printed on CyclusPrint based on 100% recycled fibres

قائمة المحتويات

v	المقدمة
1	السياق: الحرية والانقسام
4	أهداف الدستور الهندي
8	اتحاد للولايات
14	الاستثناءات
19	"القوة من الشعب"
27	الحقوق الأساسية والأقليات
33	الخاتمة

المقدمة

هذا العمل الوجيز في إعداد الدستور الهندي هو رد على المناقشات الحارة في عديد من الدول التي هي الآن في عملية إعداد الدستور. فاليوم يشغل كل من مصروتونس والمغرب وأفغانستان وتركيا- تجدر الإشارة هنا إلى البعض منها - بمغامرة كبيرة لإعداد الدستور الديمقراطي الجديد أو التعديل في الدستور المتواجد لديها لتحسين نوعية ديمقراطيتهم. كما فعلت الهند عام ٤٩- ١٩٤٨م وتستمر حتى اليوم (ففي سبيل المثال، لجنة الإصلاحات الإدارية الثانية في عام ٢٠٠٧-٩). وإنها تنظر إلى النماذج الأخرى في العالم لكي ترى ما هو قابل للتطبيق وما هو ليس كذلك.

أمثال العديد من هذه الدول، قد تم إعداد الدستور الهندي في حين كانت البلاد تنتقل من الدولة المحكومة عليها إلى الدولة الحاكمة نفسها(ولو أن العملية الانتقالية هذه في سياق الهند كانت من قبل الحكم الخارجي، و الحقيقة الأكثر أهمية بالنسبة للهنود بأنهم كانوا يضعون نظامهم الحكومي بصفتهم شعبا حرا). وعلاوة على ذلك، إن الهنود مثل أفغانستان ومصر إلى حد قليل، كانوا مضطرين إلى إعداد دستورهم في وقت شهدت بلادهم صراعا عنيفا.

كان العالم مكانا مختلفا عندما قامت الهند بإعداد دستورها. وفي عديد من الطرق حدثت مغامرتنا الجليلة في وقت سعيد — حينما كانت الإمبراطوريات يتم تفكيكها وعدة من الدول الجديدة نجت من السياسة الجغرافية المتجاورة، والتي تقوم بلعب ولكن المقارنة الأكثر وضوحا ليست بين الأوضاع المماثلة بل بين دورها هذه الأيام. نتائج هذه الأوضاع التي هي مماثلة ومتباينة كلاهما. وعندئذ فقط يمكن إفراز عناصر فريدة لوضع ما، إما أن تكون إيجابية أو سلبية، للتعامل معها بأفضل طريقة.

وهذا العمل الوجيز يمكن أو لا يمكن أن يطابق للذين يشتغلون مهمة إعداد الدستور هذه الأيام. والمرجو من هذا التقديم أن بعضا من النقاشات الدستورية في الهند — على الأقل والأفضل — قد يجد تماثلا في النقاشات التي تجري هذه الأيام في البلاد القريية والنائية.

رادها كومار

المدير العام

مجموعة سياسة دلهي

٢٢ يوليو ٢٠١٣



مهاٲما غاندي
النسخة الأصلية من الدستور الهندي

I السياق: الحرية والانقسام

"قبل سنين طوال اتخذنا موعدا مع القدر، والآن قد حان الوقت حينما نستعيد تعهدنا، ولكن لا بأسره ولا بأكمله بل بكل قوة ومثانة. وفي ساعة منتصف الليل عندما ينام العالم كله، سوف تستيقظ الهند للحياة والحرية. وقلما تأتي لحظة سعيدة كهذه في التاريخ، حينما نتقدم من القديم إلى الحديث، وحينما ينتهي عهد، وحينما تجد روح الأمة المضطهدة طويلا حرية للتعبير. وإنما هي لحظة حتمية نتعهد فيها بكل جد وأمانة وإخلاص لخدمات الهند وشعبها ولمصالح البشرية الكبرى كذلك".

(مقتبس من كتاب "Tryst with Destiny" للسيد جواهرلال نهرو)

إذاعة يوم الاستقلال الهندي

منتصف الليل، ١٤ من أغسطس عام ١٩٤٧م.

أحرزت الهند استقلالها من الحكم البريطاني في عام ١٩٤٧م. آباؤها المؤسسون — والأمهات في هذا الصدد — حصلوا على الاستقلال من خلال مجموعة من الحركة السياسية والمفاوضة المباشرة، معظمها بدون عنف، والتي امتدت إلى نصف قرن تقريبا. وذلك كان معاكسا شديدا للأغلبية الموجودة من الأراضي الإمبراطورية التي نالت الاستقلال عن طريق الحرب أو مُنحت بذلك من قبل القرار الدولي في أعقاب هزيمة الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى والثانية. حقا، التجربة الهندية هي أكثر مناسبة هذه الأيام للدول التي يتم تحويلها إلى ديمقراطية تحت ضغط العمل المدني مما كانت تناسب آنذاك.

بالرغم من كون تاريخها غير العادي، اضطرت الهند إلى أن تدفع ثمن الانقسام للحصول على استقلالها، ويوم الاستقلال بذاته كان قد اتصف بالعنف والنزوح الكبير للشعب في شمال الهند وشرقها. وقُتل أكثر من نصف مليون نسمة في الشهور التالية كما اضطرت خمسة عشر مليون شخص إلى مغادرة بيوتهم.

وإن الاستقلال لم يكن من المتوقع أن يتحقق بشكل ما حدث، كما قام الشاعر الشهير (الأردوي) فيض أحمد فيض بالتعليق عليه. في الواقع كان من المفترض أن تقع إحالة السلطة بالهدوء والسلام من الإمبراطورية البريطانية إلى الديمقراطية الهندية. وقد اتفقت الحكومة البريطانية والزعماء الهنود على تشكيل "الجمعية التأسيسية" في عام ١٩٤٦م التي سوف تمهد الطريق للحرية الدستورية لتحقيق "الهند المتحدة". ولكن ما حدث كان مختلفا تماما.

إن الجمعية التأسيسية التي اختير أعضائها من قبل المجالس التشريعية الإقليمية، كانت تتضمن ٢١٧ ممثلا بمن فيهم ١٥ امرأة. وفي وقت لاحق تم ترشيح ٣٩ عضوا من الولايات الملكية. وصارت الجمعية تعمل في ٩ من ديسمبر ١٩٤٦م بينما كانت الهند تبقى تحت الحكم البريطاني، وإنها عينت "سر بنغال نارسنغ راو" بصفته مستشارا لإعداد مسودة الدستور وكذلك إقامة اللجنات الرئيسية في تشكيل الاتحاد (الحكومة المركزية) وسلطاته، وتشكيل الولايات في الاتحاد وسلطاته، وكذلك تشكيل الشؤون المالية بالإضافة إلى أربع لجنات استشارية حول (أ) الحقوق الأساسية والأقليات (ب) مناطق الحدود في شمال شرق الهند وولاية آسام، وهي مختلفة في الثقافة من المناطق الرئيسية للهند، (ج) منطقة الحدود القبلية في شمال غرب الهند حيث كان معظم سكانها مسلمين، (د) المناطق المطرودة كليا أو جزئيا التي كان يقطن بها الشعب القبلي خاصة و/ أو الشعب من الطبقة السفلى.

ولو أن هذه اللجنات قدمت تقاريرها بين فترة تتراوح شهر إبريل وأغسطس عام ١٩٤٧م كان ثمة تطور قليل في تسويد الدستور نظرا إلى المطالبة المتزايدة من قبل جامعة المسلمين الهنود لدولة إسلامية مستقلة. وفي شهر يونيو عام ١٩٤٧م قد انسحبت وفود من الأقاليم ذات

"أقدم... أطيبت التمنيات
من حكومة الولايات المتحدة
وشعبها بسبب الإهمام
الناجح للمهمة العظيمة
التي أنتم على وشك التحمل
بمسئوليتها. وكان للهند
إسهام كبير في مجال إبقاء
السلام والاستقرار والتطور
الثقافي للبشرية. وسوف
تُراقب أفكاركم برغبة
عميقة وأمل جليل من قبل
محبي الحرية في جميع
أنحاء العالم".

دين آتشون
وزير الخارجية الأمريكي
بالإنابة
حكومة الولايات المتحدة
الأمريكية



الجمعية التأسيسية

Courtesy <http://www.quora.com/Constitution-of-India/Where-Can-I-find-the-images-and-description-of-members-of-Constitution-Drafting-Committee>

الأغلبية المسلمة أو من مناطق السند وشرق بنغال وبلوتشستان وغرب بنجاب والإقليم الحدودي في شمال غرب البلاد من أجل تشكيل الجمعية التأسيسية لدولة باكستان التي عقدت اجتماعها الأول في مدينة كراتشي.

وفي ١٥ من أغسطس عام ١٩٤٧م أصبحت الهند وباكستان دولتين مستقلتين. واندلع العنف في غضون ساعات من الإعلان بأن دولتين مستقلتين تتم إقامتهما من الهند البريطانية. واستمر العنف لمدة ستة شهور. وبعد الاستقلال انضم بالجمعية التأسيسية الهندية ٢٨ عضوا من جامعة المسلمين الهنود الذين قد اختاروا المكث بالهند.

وبالتالي، بدأ العمل الحقيقي في إعداد الدستور بعد الانقسام واستقلال الهند في عام ١٩٤٧م بالذات. وبالنتيجة، كانت الجمعية التأسيسية اضطرت إلى ممارسة عملين. أحدهما هو تشكيل الحكومة للهند المستقلة مع التركيز الأساسي على إنهاء العنف والرعاية باللاجئين والشعوب النازحين داخليا. وثانيهما هو تسويد دستور سوف يبين هيكل الحكومة الجديدة وسلطاتها. وبشكل مجازي هذا يعني أن الفرس والعربة تجريان جنبا بجنب. ولكن من حسن الحظ أن المجاز والاستعارات لها تطبيقات محدودة في السياسة.

"بمناسبة سعيدة لافتتاح الجمعية التأسيسية الهندية، يُسعدني أن أقدم إلى صاحب السعادة أطيّب التهاني من إسم الحكومة الوطنية الصينية. كما أنا آمل بكل أمانة وإخلاص أن جمعيّتكم العظيمة سوف تفوز في وضع الحجر الأساسي المتين للهند الديمقراطية والمزدهرة".

وانغ شيه تشيه
وزير الشؤون الخارجية
بجمهورية الصين

وذلك قد استغرق سنتين والنصف في إعداد الدستور الهندي تحت الحكومة الانتقالية التي تم تشكيلها من الجمعية التأسيسية. وفي ٢٩ من أغسطس عام ١٩٤٧م قد عينت الجمعية لجنة مسودة تحت رئاسة الدكتور بي. آر. أمبيدكر، أحد أبرز المحامين الهنود، الذي كان عليه القيام بالمحاربة ضد كونه منتميا إلى الطبقة السفلى، وذلك من أجل إقامة المهنة له، وإنه قد اعتنق بالبوذية في نهاية المطاف. وفي شهر أكتوبر نفس العام قدم المستشار بنغال نارسنغ راو — الذي كان محاميا شهيرا وفاز بمنصب القاضي في محكمة العدل الدولية الدائمة في مدينة هيغ — مسودة للدستور إلى اللجنة التي كان يرأسها الدكتور أمبيدكر والتي قامت بإعداد المسودة النهائية. وتم تقديم المسودة النهائية في الجمعية التأسيسية في ٢١ من شهر فبراير عام ١٩٤٨م، وهي تحتوي على ٢٢ جزءا و٣٩٥ مادة و٨ ملحقات. و من المؤكد أنه كان ولم يزل أطول الدساتير في العالم. فقد تم النقاش على كل بند من بنود المادة على حدة طوال سنة، من شهر نوفمبر عام ١٩٤٨م إلى نوفمبر عام ١٩٤٩م. وقد تم تنفيذه ابتداء من ٢٦ يناير عام ١٩٥٠م.

ومنذ ذلك الحين وقع التعديل في الدستور الهندي قرابة مئة مرة، كما أنه يتضمن اليوم ٤٤٤ مادة و١٢ ملحقة، غير أنه لم تتغير مبادئه الأساسية. ولا تزال روحه تنفخ حياة في كل مرحلة من مراحل الديمقراطية الهندية. وبألفاظ أخرى إنه قد قاوم اختبار الزمن.

أهداف الدستور

ماذا كانت أهداف الدستور الهندي وغايات الواضعين له؟ كان هناك ترجيحان رئيسيان، كل منهما يعطي استراتيجيا هاما. أما الأول فهو تكوين الشعوب الخاضعة والمتنوعة في أمة واحدة، وأما الثاني فهو تعزيز التوزيع الديمقراطي في داخل اتحاد الولايات. وتأكيد الاستقلال المديد من النفوذ البريطاني كان ترجيحا ثالثا، وذلك كان أقل صعبا لنيله نسبيا. بيد أنه توسع لتأكيد الحرية من العلاقات المعتمدة، وفي الواقع هذا كان من الصعب أن يحصل في دولة فقيرة ومتضررة بالحرب.

فقد تم النقاش على كل بند من بنود الدستور لطوال سنة، من شهر نوفمبر عام ١٩٤٨م إلى نوفمبر عام ١٩٤٩م. وتم توصية قرابة ٢٥٠٠ للتعديل — وبالحديث الدقيق هي ٢٤٧٣ توصية.

ومن خلال تقديم "القرار الموضوعي" في جلسة أولى من الجمعية التأسيسية في ١٣ من ديسمبر عام ١٩٤٦م، قدم جواهرلال نهرو — رئيس وزراء الهند المنتخب حالياً — ملاحظة بأن الجمعية التأسيسية ولو أنها بدأت عملها حالياً وكانت تتحمل عبئاً ثقيلاً بمسؤولية "الشؤون المؤقتة والإجرائية التي كانت لازمة وضرورية". ومع ذلك كان من المرجح في البداية أن نقوم "ببعض الإشارة إلينا، وكذلك إلى من يتطلع إلى هذه الجمعية، وإلى مليون مواطن في هذه البلاد يتطلعون إلينا وإلى العالم بأسره، حيث ما نستطيع أن نقوم به، وما نود تحقيقه، وإلى أي اتجاه نروح". وقال السيد نهرو إن القرار الذي كان يقدمه هو ليس قراراً فقط ولكنه أكثر من ذلك بكثير، "بل هو إعلان وهو قرار مصمم".

قد أوضح القرار الموضوعي للسيد نهرو سبعة أهداف للبلاد الجديدة، لا بد من تناولها في الدستور:

- الهند ستكون جمهورية ديمقراطية مستقلة.
- ستكون اتحاداً للوحدات المستقلة.
- ستحصل على قوتها من الشعب.
- ستضمن العدالة والمساواة وحرية الفكر والتعبير لجميع الهنود.
- ستحافظ على حقوق الأقليات والشعوب القبلية والنازحين المطرودين.
- ستبقي سيادة الجمهورية وسلامة أراضيها.
- وستساهم في السلام والفلاح العالمي.

حاول الدستور أن
تنعكس فيه رؤية
الهند الحرة القائمة على
قيم العدالة والمساواة
والسلام.

هذه هي الأهداف الطموحة. وكانت الهند تحت الإمبراطورية البريطانية منقسمة إلى مجموعتين من الأقاليم: (أ) الأقاليم التي تولى السيطرة عليها البريطانيون مباشرة (ب) الولايات الملكية شبه المستقلة التي كانت برعاية

الإنكليز ولكنها تحظى بالقوانين والمعايير التي اتخذتها بنفسها. ومن التحديات الأولى التي تواجهها الجمعية التأسيسية كان هو تشكيل الوحدات الإدارية والفيدرالية من بين هذه الولايات، وكان ذلك أمراً مُدهشاً جداً. وكان هناك ٥٥٠ ولاية ملكية على الأكثر انضمت بالهند بعد الاستقلال. ومن الواضح أنها سوف يتم اندماجها بالوحدات الكبيرة لتشكيل فيدرالية قابلة للإدارة.

وذلك قد استغرق مدة أكثر من سنة لإرضاء الأمراء بأن يسمحوا لاندماج مملكتهم بالولايات الهندية. فقامت لجنة الجمعية على سلطات الولايات تحت قيادة السيد سردار بتيل — أحد من أقوى الزعماء في الجمعية ونائب رئيس الوزراء للحكومة المؤقتة — بمفاوضة اتفاقية الاندماج بشروط أن الأمراء سوف يتمتعون بما كانوا يمتلكون بالألقاب والممتلكات الذاتية بدلا من تنازلهم بما هم كانوا عليه من الأراضي والمناطق.

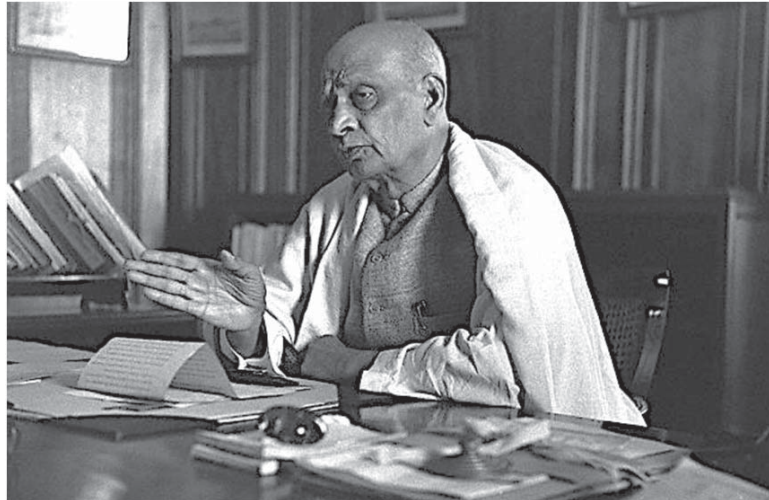
حوّل نائب رئيس الوزراء

السيد سردار بتيل ٥٥٠

ولاية ملكية إلى ٢٠ ولاية

في مدة أقل من سنة.

وإضافة إلى ذلك، إن الولايات الملكية المندمجة سوف يحكم عليها أميرها، ولكن لا بد من أن يكون لها مجلس تشريعي منتخب. وعندما تم تقديم مسودة الدستور كانت الهند تحيط بأكثر



سردار باتيل

<http://files.myopera.com/bskushwah/albums/125158/Sardar%20Vallabh%20Jhaverbhai%20Patel.jpg>

من ٢٠ ولاية آنذاك. وهكذا قد نجح السيد بتيل — الذي كان محاميا مثل أمبيدكر ونارسينغ راو — في الحصول على المستحيل.

والأمر الأكثر مشكلة والذي قد تم النقاش الحار عليه في الجمعية التأسيسية هو مطالبة من قبل العديد من الأمراء لإبقاء القوانين الإقطاعية في الولايات المندمجة. ولكن الحزب المؤتمر الهندي الذي يحظى بالأغلبية في الجمعية، كان مُصرا على أنه لا يُساوم في قضية الديمقراطية والانتخاب العام. وبالتالي، اتفق الأمراء على الانتخاب العام ومجموعة رئيسية من القوانين المذكورة في الدستور. وكانت تكمن الإجراءات الوقائية لهم في التزامهم الدستوري بالفيدرالية، غير أن قضية سلطة الحكومة المركزية ضد سلطة الولايات كان قد تم النقاش الحار عليها في الجمعية التأسيسية، كما كان الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال يستمر النقاش بهذا الموضوع حتى اليوم.

II اتحاد للولايات

”إن المبادئ الأساسية للفيدرالية هي أن السلطات التشريعية والتنفيذية تنقسم إلى المركز والولايات وفق القانون الذي لم يضعه المركز بل الدستور بالذات.

وحسب رأي الأغلبية الواسعة من الشعب، ولا شك فيه، أن ولاء المواطنين في حالة طارئة يجب أن يكون للمركز وليس للولايات. وذلك لأجل أن المركز بالوحيد يمكن له أن يعمل لهدف مشترك وللمصالح العامة للدولة بأسرها. ويكمن وهنا التبرير لتوفير القوة المعينة القاطعة لجميع المراكز بأن تستخدمها أثناء حالة طارئة.“ إلى

(الدكتور بي. آر. أمبيدكر، ٢٢ نوفمبر عام ١٩٤٩م)

المادة الأولى من الدستور الهندي تبتدئ بالبيان: ”الهند التي تُسمى بـ بهارت، سوف تكون اتحادا للولايات“. في الحقيقة إن القائمين بإعداد الدستور اختاروا هيكلًا حكوميًا يتكون من خصائص الديمقراطية البرلمانية البريطانية، وكذلك من خصائص الفيدرالية الأمريكية. فللهند ”رئيس“ و”رئيس الوزراء“ في المركز، أما الأول فهو يتمتع بالقوة

الرسمية وأما الآخر فهو يتمتع بالقوة التنفيذية للفيدرالية. وتملك الهند برلمانا مركزيا بما فيه مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) ومجلس النواب (المجلس الأسفل). ويُسمى الأول بـ"راجيا سبها" والآخر بـ"لوك سبها". يتم الانتخاب لأعضاء مجلس النواب ويتم الترشيح لأعضاء مجلس الشيوخ (عدد المقاعد الذي يقوم كل حزب سياسي بترشيحه لهذا المجلس يُحدد حسب أسهم الأحزاب عند التصويت لمجلس النواب).

ومع ذلك، لكل ولاية الإتحاد المركزي حكومة خاصة بذاتها، يرأسها كبير الوزراء المنتخب بصورة مباشرة. وهذه الحكومة للولاية تنتخب مجلسا تشريعا لها. كما يمكن للولايات الرغبة أن يكون لها المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) على غط الترشيح. وإن المجالس التشريعية لدى الولايات تقوم بوضع القوانين في جميع الشؤون المتعلقة بولايتها كما تقرر ميزانيات الولاية. وإن الحكومة للولاية تشكل وتنفذ جميع سياسات الولاية بما فيها القانون والنظام والضرائب والعوائد.

بينما يكون الرئيس الهندي رئيسا رسميا بصورة خاصة، هو يملك قوتين تنفيذيتين مهمتين: أولها: يجب عليه أن يوافق /عليها أن توافق على جميع التشريعات القانونية، وثانيها: هو يُعين / هي تعين لكل ولاية حاكما يُخبر الرئيس الهندي مباشرة في جميع أمور الولايات.

وهذا الهيكل المتشابه ذو ثلاث طبقات كان يهدف إلى ارتباط الولايات والاتحاد بعضها ببعض. وقد لاحظ القائمون بصياغة الدستور الهندي أن بناء الولاية وكذلك بناء الأمة سوف يُثمر إذا اشتركا في العمل معا. وقد ناقش الدكتور بي. آر. أمبيدكر — رئيس اللجنة المسودة — موضحا البيان المتعلق بالمادة الأولى "بأن الهند سوف تكون إتحادا للولايات" في مقدمته للدستور بأن الهند لم تكن — مثل الولايات المتحدة الأمريكية — فيدرالية للولايات التي كانت قد انضمت معا لتكوين إتحاد، بل وبالأحرى هي مجموعة من الولايات المتواجدة سابقا التي قررت لاتخاذ هيكل فيدرالي بعد الحصول على الاستقلال. وهكذا ختم كلامه بأن حق الانفصال لا يمكن مطالبته أو تطبيقه، كما لا يمكن لأي سياسة الولايات أن تنتهك ما في الدستور الوطني.

طبقا للدستور، تمتلك
الهند هيكلًا متشابهًا
ذا أربع طبقات من
الحكومة، الذي يهدف
إلى اندماج الولايات
بالإتحاد. وذلك يُوازن
القوة الفيدرالية
للولايات مع قوة
محدودة ولكن قوية
للمركز.

وأضاف قائلا إن السلطة الفيدرالية بحاجة إلى أن تكون لها القوة الصارمة فضلا عن الأعمال المحدودة لها القوة الصارمة فضلا عن الأعمال المحدودة.

يعتقد معظم باحثي النظريات الدستورية الهنود بأن اختيار القوة الفيدرالية المتوازنة للولايات مع مركز قوي وقع في سياق انقسام البلاد والحرب الطائفية والعرقية إثره. وبما أن الهند قد عانت من انقسام كبير، إنها كانت بحاجة إلى إغلاق باب الانفصال فضلا عن القيام بالسماح بفتحه ولو بقليل. كما أنها كانت بحاجة إلى التأكيد على أن شعبها قد حصلوا على شعور مشترك للمواطنة. وبأية حال، هذه القضية التي تم إيجاد الحل لها في الجمعية التأسيسية، حيث مال التوازن تجاه قوة الولايات إلى حد بأن مسودة الدستور قد سمحت للولايات بتجنيد جيوشها لنفسها.

وقد أتى أمبيدكر بتوضيح مختلف جدا لهذا الهدف، وألقى الضوء على انفصال مابين للقوة التشريعية من القوة الإدارية، المذكور في قوائم الاتحاد والولايات والأمور المشتركة التي تكون الجزء الحادي عشر من الدستور. وقال إن النقاد سألوا ما هي الحاجة لذكر مثل هذه التفاصيل الدقيقة؟ وأشار إلى أن معظمه كان مقتبسا من قانون الحكومة الاستعمارية الهندية لعام ١٩٣٥م. وقد لاحظ أمبيدكر، بأن هذا في الواقع أمر مؤسف بأن الدستور كان عليه أن يتناول كثيرا من التفاصيل الإدارية. ولكن نظرا إلى تنوع البلاد والتخلف النسبي لمعظم شعبها، ”إن الأخلاقية الدستورية ليست هي عاطفة قومية، ولا بد من ترسيخ جذورها، ولا بد لنا من الإدراك بأن شعبنا عليهم أن يتعلموها حتى الآن“^٥. وفي الواقع هذه هي نقطة هامة، وهي تبقى سارية المفعول حتى اليوم بالنسبة للمركز كما هي بالنسبة للولايات ولو بطرق وأساليب مختلفة.

في الحقيقة إن الدستور الهندي قد أغلق باب الانقسام مجموعة من إعادة تنظيم الولايات وإقرار الحقوق الأساسية والأقليات وكذلك مساواة الفرص

إن مهمة المركز هي
توفير الشعور المشترك
من الجنسية عن طريق
الحقوق المتساوية.



الدكتور بي. آر. أمبيدكر

http://www.pbm.ewebsite.com/img/mid/4/2195225_ambedkar_speech.jpg

للجميع. كان هناك سبيل آخر وهو بناء الولايات متعددة الأعراق، يتوحد شعبها لغة وهوية ثقافية. وبعد أن يتم اتخاذ الدستور في شهر نوفمبر عام ١٩٤٩م، بدأت الحكومة الهندية بإعادة تنظيم بشكل كبير في عام ١٩٥٦، والذي أسفر عن إنشاء ١٤ ولاية و ٦ أقاليم اتحادية (تتم رئاسة الأقاليم الاتحادية من قبل المدير الأعلى الذي عينه المركز فضلا عن كبير الوزراء المنتخب للولاية). وبمرور الزمن قد ازداد عدد الولايات إلى ٢٨ ولاية، وقد أصبحت بعض الأقاليم الاتحادية ولايات، وازداد كثير من الأقاليم الاتحادية حتى أصبحت سبعة أقاليم؛ ولها مجالس تشريعية منتخبة. ولذلك يحتوي الإتحاد الهندي على ٣٥ ولاية مستقلة وشبه مستقلة إجماليا. إن التسمية المزدوجة التي تتناولها المادة الأولى بعبارة "INDIA (الهند) التي تسمى بـ بهارت"، أوضحت بأنه من أهداف الدستور هو رعاية جميع الجاليات في هذا النظام. ونظرا إلى حقيقة مسلمة أن مجموعة كبيرة لغير الناطقين باللغة الهندية لم تود أن تكون لغة الأغلبية لغة رسمية، ولذلك وضع أعضاء الجمعية

إن أعضاء الجمعية
التأسيسية وضعوا
سياسة الخيار ينعكس
فيها التنوع المفضل
على اعتبارات الأغلبية،
فسموا الهند بإسمين
مختلفين. وقد توسع
هذا المبدأ لتخليق
الولايات على أساس
اللغة و الهويات
الثقافية، التي قد ثبتت
كآلية العمل طويلة
المدى.

التأسيسية سياسة الخيار ينعكس فيها التنوع المفضل على اعتبارات الأغلبية فسموا الهند بإسمين مختلفين. وقد توسع هذا المبدأ خلال العقود التالية لتخليق الولايات على أساس اللغة والهويات الثقافية، عن طريق استخدام المعايير التي تتناول الممارسات المشتركة أمثال الأسواق، وأساليب الزراعة والتجارة، والممارسات المشتركة للجاليات مثل اللغة والوجبات والعادات والملابس.

إن خلق الولايات على أساس اللغة والثقافة قد ثبت آية العمل طويلة المدى. فاليوم يتم الاعتراف باللغة التي تنطق بها الأغلبية كلغة رسمية في كل ولاية، مع جميع حقوقها اللسانية والحماية بما فيها استخدام لغة الولاية في الاتصالات الرسمية مع اللغة الانكليزية، والدعم لوسائل الإعلام العاملة في لغة الولاية، وتدريسها على مستوى المدارس والجامعات. كما يتم ترويج الوجبات المحلية والعادات والملابس عن طريق المؤسسات الثقافية والأعياد ووسائل الإعلام، المدعومة من قبل الولاية. فهذه العوامل قد وحدت الولايات وحصنت التنوع في الهيكل الدستوري الهندي. بعد مضي ٦٥ عاما من الاستقلال، إنما هو مبدأ لغوي ثقافي يُذكر بصفته أساسا لخلق ولايات الهند، فضلا عن الحاجات إلى بناء الاتحاد وسد الخليج الواقع بين الهندوس والمسلمين الذي أدى إلى الانقسام، الذي كان نتيجة فورية لهذا الخليج.

طوال العقد الماضي فصاعدا كان هناك مناقشة حادة حول ما إذا كانت الهند دولة فيدرالية أو وحدانية. وكان معظم المناقشات إجابة عن بروز الأحزاب الإقليمية القوية التي تطلب القوة المزيده لولاياتها؛ وفي الحقيقة كانت الهند الآن في المرحلة الثانية من عملية الفيدرالية منذ قرابة ٠٢ عاما، وهي عملية يمكن تعريفها بنتيجة غير مخططة ولكن طبيعية للهيكل الدستوري الهندي.

نقطة لجميع الدول
المشتغلة ببناء دولة وأمة:
إن الأخلاقية الدستورية
ليست هي عاطفة قومية
ولا بد من ترسيخ جذورها

بي. آر. أمبيدكر.

وفيما يتصل بالمتعارضات الواضحة في انقسام القوة بين الفيدرالية والاتحاد الموجود في مواد الدستور فإنها تأتي كجوهر المناقشة التي تركز على الجزء الحادي عشر من الدستور. ويرى النقاد أن قائمة الاتحاد للجزء الحادي عشر التي توضح قوة الحكومة المركزية أو الفيدرالية، بحيث أنها تمنح أكثر قوة للمركز مقارنة بالولايات. حقا، إن القوة المتبقية تأتي في إطار المركز كما هو الشأن في الدستور الكندي. وأما الجزء الثامن عشر من الدستور فإنه يوضح بأن المركز مُنحت له قوة لإلغاء حكومة الولاية إذا تم تهديد الأمن الوطني (مادة رقم ٣٥٢)، أو إذا فقدت حكومة الولاية تصويتا على الثقة في المجلس التشريعي (مادة رقم ٣٥٦). وكلا المادتين أحداث طارئة. فإن أعضاء الهيئة التشريعية قد قاموا بالنقاش الحار حول مادة رقم ٣٥٢ ومادة رقم ٣٥٦ في الجمعية التأسيسية. وفي النهاية، قرروا لتناولهما على يقين بأنهما سُتستخدمان في حالة الطوارئ وبعد القيام بالإنذار إلى حكومة الولاية المعنية. ومن أجل المحافظة على سوء استخدامهما من قبل الحزب الحاكم في المركز، إنهم أضافوا تدابير احتياطية مؤكدين على أن حاكم الولاية فقط بإمكانه أن يُلغي حكومة الولاية، وذلك أيضا بعد أن وافق عليه الرئيس الهندي.

وبما أن حاكم الولاية يتم تعيينه من قبل الرئيس لا رئيس الوزراء، قد اعتقد أمبيدكر وفريقه من واضعي الدستور أن هذه التدابير الاحتياطية ستقوم بصيانة حكومات الولايات من التدخل الفيدرالي المركزي.

إن فيدرالية الهند قد
شهدت بروز الأحزاب
الإقليمية القوية
وكذلك النقاشات
السياسية الحادة.

الاستثناءات

تُعد الفيدرالية الهندية فريدة وممتازة أيضا بحيث أن الدستور الهندي قد خلق فيدرالية نادرة، يتمتع فيها بعض الولايات بقوة خاصة لا تمتلكها معظم الولايات (ومادة رقم ٣٧١). ومن أوضح الأمثلة هو ولاية جامو وكشمير، التي تتم إدارة علاقتها مع الاتحاد الهندي وفق المادة رقم ٣٧٠ التي قد أدخلت في الدستور عام ١٩٥٤م، وبموجب المادة رقم ٣٧٠ تمتلك الحكومة الاتحادية سيطرة على وزارة الدفاع والشؤون الخارجية والعملة؛ وما عدا ذلك من الشؤون يكون بيد حكومة ولاية جامو وكشمير التي تمتلك دستورها وقوانينها ونظامها القضائي



بينما توفر المادة رقم ٣٧٠ حرية بعيدة المدى لولاية جامو وكشمير، عشر ولايات أخرى تحظى بحرية دستورية يمكن انقسامها بشكل بسيط إلى فئتين:

(أ) خطوات تحافظ على الهويات الثقافية الفريدة، ولاسيما الجاليات ذات السمات الأهلية، و(ب) خطوات لتطوير المناطق المتخلفة. وهكذا، على سبيل المثال، أنشئت ولاية ناغالندا — في شمال شرق البلاد — في عام ١٩٦٣م عن طريق تعديل دستوري، وفق المادة رقم ٣٧١(أ) التي تنص أن القوانين لولاية ناغالندا سيتم وضعها من قبل المجلس الإقليمي المنتخب: الهوهو؛ وأن البرلمان سوف لا يضع قانونا يُراقب الممارسات الدينية والاجتماعية لقبائل ناغالندا، كما لا يحكم البرلمان على نظام العدالة وملكية الأراضي لناغالندا. ووفرت المادة رقم ٣٧١(ز) نفس المرتبة المميزة لولاية ميزورام عندما هي حصلت على مكانة الولاية المستقلة في عام ١٩٨٧-١٩٨٦م. وتنطبق الأحكام المماثلة المحافظة على إبعاد الأراضي، على جميع المناطق القبلية الهندية حيث تستمر الملكية الجماعية للأراضي أن تكون معيارا أكثر قبولا لدى عامة الناس، وحيث لا يجوز لغير مواطني الولاية أن يمتلكوا الأراضي.

وبالعكس إن المادة رقم ٣٧١ (و)، عقب انضمام ولاية سِكِّيم بالاتحاد الهندي في عام ١٩٧٥م، قد وفرت انتقالها من نظام الملكية إلى الديمقراطية، وأقامت مجلسا تشريعا في الولاية. قد حصل كل من سِكِّيم وناغالندا على الأحكام الخاصة في قانون تمثيل الشعوب لعام ١٩٥١م: وقد أوضح التعديل في عام ١٩٦٢م أن مرشحا للبرلمان من ولاية ناغالندا لابد من أن يكون عضوا في المجلس الإقليمي لولاية ناغالندا؛ وقد أضيفت نفس الأحكام في حق ولاية سِكِّيم في عام ١٩٨٠م.

إن دستور الهند قد أنشأ
فيدرالية استثنائية حيث
تمتلك بعض الولايات
قوة لا تمتلكها ولاية
أخرى. وعلى خلاف الأمر
البديهي، لم يكن ذلك
مشكلة كبيرة بل إنما هو
أمر يُفتخر به.

ليس أحد مواد فرعية أخرى من المادة رقم ٣٧١ تُضيف القوانين التشريعية الجديدة لولاية. غير أن مبدأ "الشعوب في المناطق الجبلية" ومعيار الشعوب الأهلية التي كانت أستخدمت من الستينات إلى الثمانينات للقرن العشرين لإنشاء الولايات أمثال ناغالندا وميزورام، قد تم توسيعها في عام ٢٠٠٠م لإنشاء الولايتين القبليتين من "شاتيس غره" و"جاركندا" في شرق الهند ووسطها، والولاية الجبلية لـ"اتراكتشل" في الشمال. ولم يحدث أي تعديل جديد في المادة رقم ٣٧١، لأن هذه الولايات لا تحظى بقوة خاصة؛ بدلا من ذلك، قد أضيفت أسمائها في الملحق الأول من الدستور الهندي الذي يشتمل على الولايات الهندية. وإن أحكام الفئة الفرعية الثانية للمادة رقم ٣٧١ كانت مختلفة تماما. إحاطة بمديريات من ولاية غجرات ومهاراشترا وغوا ومنطقة تلنغانا من ولاية آندھرا براديش، كان الهدف لهذه المواد الفرعية هو إنشاء آلية العمل السريعة للمناطق المتخلفة أمثال هيئات التنمية الخاصة التي سوف تتميز بالصناديق الإضافية، وبناء السعة المحلية من خلال المقاعد المحجوزة على مستوى الكليات والوظائف الحكومية.

خلال سنين طوال قد قامت الحكومة الهندية بتوسيع مزيدا آلية العمل للتنمية الخاصة وجعلت فئة جديدة لـ "الولايات ذات المساعدات للعمل" التي تستلم المنح الإضافية للتعامل مع عدد السكان المتزايد عن طريق التحسين في الصحة وأحوال المعيشة والعمل. وقد جاءت الحكومة بالمادة رقم ٣٧١(ي) في عام ٢٠١٢م لمنح المرتبة الخاصة لست مديريات متخلفة من منطقة حيدرآباد وكرناتكا، لكي يمكن إنشاء هيئة التنمية المستقلة لتوليد موارد مالية تساعد في الوصول إلى متوسط القوم.

بينما هذه الخطوات تتوجه بطريقة ما نحو تطبيق المبادئ التوجيهية للدستور، والتزام الهند بالأهداف التنموية للألفية، إن الفروق بين الولايات سوف تزداد حيث تستمر الهند أن تندمج إلى الاقتصاديات العالمية. وهذه

إن الحكومة الهندية
حاليا أنشأت فئة
من «الولايات ذات
المساعدات للعمل»
للقيام بتطوير المناطق
الفقرية تطورا سريعا.

الفروق نتيجة طبيعية حيث أن الولايات الأكثر غنية ستواصل بتقديم فرص الهجرة التي يطلبها الشعوب من الولايات الأكثر فقرا. وفي أثناء ذلك، على سبيل المثال، ستستطيع الولايات الأكثر غنية من الحصول على القوة والإمكانية عن طريق المركز لتطوير الموارد في الولايات الأكثر فقرا.

وبهذا الطريق، قد ساهمت الأحكام الخاصة لولاية فولاية المندرجة تحت المادة رقم ٣٧٠ و٣٧١ في امتداد الاتحاد الهندي. فإنها تُقدم الفرصة للتأكد بأن القلق الإقليمي يمكن التعامل معه قبل أن تتحول المظالم إلى مطالبة الانفصال أو إلى الحرب الطبقية. علاوة على ذلك، إن الاستثناءات المتواجدة في نظام حكم القانون، تشير إلى بعض الضعف الكامن في الهيكل الفيدرالي عندما يتم تطبيقها على مجتمع غير متساوي. ويوجد النظام والقانون في قائمة الولايات التي لا تطلب مُماثلة، غير أن الدستور يؤكد لجميع المواطنين الحقوق الأساسية بما فيها الأمن والعدل.

كان القائمون بإعداد الدستور قادرين على حل مشكلة من حكم القانون الواحد بصورة حسنة وسريعة. فقد تم تنفيذ قانون الجيش الهندي في عام ١٩٥٠م، عقب شهور لاتخاذ الدستور، عن طريق إنشاء الجيش الفيدرالي وإنهاء حقوق الولايات لتجنيد قواتها المسلحة. وفي نفس الوقت أقيمت السلطة المدنية على القوات المسلحة. وكان من ميزات أن الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء يحق لهم فقط أن يُصدروا أوامر للقوات المسلحة أن تشن الحرب على الأعداء الخارجيين. ووزارة الدفاع التي يديرها المدراء المدنيون ويرأسها رجل سياسي مدني، ستكون مسئولة عن تطوير القوات المسلحة ومعداتنا وتجهيزاتها. وفي نفس الوقت، ستتم حماية الولايات من التدخل العسكري من قبل المركز: ويمكن أن تُدعى القوات المسلحة للتعامل مع الصراع الداخلي في حين تطلبها الإدارة المنتخبة من الولاية المعنية.

القوات العسكرية
الهندية تابعة للسيطرة
المدنية دستوريا. وعلاوة
على ذلك، يمكن إرسال
الجيش داخليا لحماية
حقوق الولايات الهندية
بشرط إذا التمس
حكومة الولاية المعنية
بذلك.

غير أن قضية حفظ الأمن والنظام العام (البوليسية) كانت مبهمة. ووفقا لمبادئ الدستور الفيدرالية المركزية، تشتمل قوات الشرطة الهندية على كل من القوة المركزية لعموم الهند وقوات البوليس للولايات. إضافة إلى ذلك، هذه هي حكومة الولايات التي تُحدد الأعمال اليومية لقوات الشرطة حسب الدستور. ولذلك تبدو الفروق الواضحة في نوعية حفظ الأمن والنظام العام، مع أن بعض الولايات تؤكد الأمن على المستوى الأساسي كما هو المتوقع، وفي الأغلب هي الولايات الصغيرة. أما الولايات الأخرى فإنها ليست كذلك. وإن محاولات الإصلاح تشتمل على توسيع قوات الشرطة والتدريب لأجل المهمة الخاصة وكذلك التخميد ضد التلاعب السياسي. ولكن العملية قد تكون بطيئة نسبيا، ومزيذا ومعقدة، بسبب التأجيل في توفير العدل، وخاصة قلة عدد القضاة والمحاكم والموظفين. ومع أن العدد المتزايد يوما فيوما من الهنود الذين يطالبون الحكم الأفضل، يمكن أن تبرز إصلاحات الشرطة والعدل كأوليات عالية.

بالجملة، إن النقاش في الهند حول الفيدرالية والمركزية يعكس ديناميكية سياسية جديدة مقارنة بالضغط لعامة الناس من أجل توفير أفضل خدمات للإنسانية والطاقة والأمن الغذائي بالإضافة إلى خدمات عامة أخرى. بينما القيام بالتغلب على قلة الأخلاقية الدستورية التي تحسر عليها الدكتور أمبيدكر لم يزل هو هدفا رئيسيا للهنود من أجل العمل تجاهه، إن الطموحات الجديدة للأمن الإنساني والفرصة تشير إلى أن الديمقراطية لم تعد "شيئا حسنا على وجه الأرض الهندية" كما أوضحها الدكتور أمبيدكر، ولكنها قد بدأت أن تتأصل جذورها في المجتمع الهندي.

III القوة من الشعب

” في هذه اللحظة الجلية عندما حصل الشعب الهندي على الاستقلال عن طريق المعاناة والتضحية، أنا عضو من الجمعية التأسيسية للهند، أكرس نفسي بكل تواضع لخدمة الهند وشعبها إلى أن تفوز هذه الأرض القديمة بنيل مكانها العادل الكريم في العالم، وأن تقوم بمساهماتها الكاملة المستعدة في ترويج السلام العالمي وسعادة البشرية“.

تعهد من قبل أعضاء

الجمعية التأسيسية

في منتصف الليل في ١٤ من أغسطس عام ١٩٤٧م

كان مؤسسوا الهند ملتزمين بإنشاء دولة ديمقراطية تأخذ قوتها من الشعب كما أوضح القرار الموضوعي لـ نهرو. وقد أعلنت السيدة سروجنى نايدو التي كانت من أبرز النساء الزعيمات للحزب المؤتمر الوطني والتي كانت شهيرة بـ ”عندليب الهند“ لإدلاء خطابها العاطفي بصوت حلو، بأن المعركة للاستقلال كانت هي ”نضال النساء الذي تحول إلى القوة والطاقة للشبان والشيوخ، والأثرياء والفقراء، والمثقفين، والأميين، والمضطهدين، والمطرودين، والمنبوذين، والقديسين“. وكان هؤلاء هم الرجال الذين تتخذ الديمقراطية قوتها منهم.



إعلان باللغة الغورموكية (لغة السيخيين) عن خطاب من قبل السيدة سروجني نايدو

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/5/57/Handbill_anouncing_Sarojini_Naidu's_lecture_at_Stockton_Sikh_Temple.jpg

وُضعت مسودة الدستور
على رؤوس الأشهاد لمدة
سته شهور للتعليقات
حولها. وقد تم استلام
آلاف من الأجوبة بشمول
اقتراحات التعديل. كما
حضر ٥٣٠٠٠ شخص في
نقاشات الجمعية.

وقدمت اللجنة برئاسة الدكتور أمبيدكر مسودة الدستور إلى الجمعية في شهر فبراير عام ١٩٤٨، بعد مجرد ثلاثة أسابيع مضت على اغتيال السيد مهاتما غاندي. ففي دولة تدمرت باغتياله، اعترف أعضاء الجمعية بأن أفضل تعهدهم لثرائه سوف يكون إذا تم التأكد على أن الدستور الهندي قد يكون "للشعب، ومن الشعب، وبحق الشعب" (مأخوذة من عبارة تذكارية للسيد أبراهام لنكون). ولم يأخذ ذلك وقتا طويلا في اتخاذ القرار بأن توضع مسودة الدستور على رؤوس الأشهاد لمدة ستة شهور للتعليقات حولها. وقد استلمت اللجنة المسودة قرابة مئات من الممثلين من المنظمات غير الحكومية. ولما عقدت الجمعية اجتماعها من جديد بصورة رسمية لمناقشة مسودة الدستور فكانت الرغبة العامة في الدستور قوية للغاية حيث أن أكثر من ٥٣٠٠٠ شخص استمعوا إلى مناقشات الجمعية من صالة الزوار.

وقد لعبت الرموز أيضا دورا مهما في عملية إنشاء الملكية العامة للدستور. وانتُخبت ألوان العلم الهندي ورسومه لما لها من معان لدى الهنود: فلون الأبيض يدل على الشفافية والتنوير الروحي، والزعفران على الشجاعة والإخلاص والزهدي، وأما الأخضر فهو يدل على الطبيعة والعقيدة. وإن الدراجة الدينية المدورة المقدسة: "دهرما تشاكرا" تتمثل في الصدق والأخلاق. كما أن "عمود أشوكا" التي اتُخذت كـ "شعار الهند الرسمي"، تدل على العدالة التي تم الوعد بها أولا في الدستور.



علم جمهورية الهند

قد اختار أعضاء الجمعية التأسيسية، معترفين بدور النساء، بأن السيدة هَنسة مهتا من حزب المؤتمر سوف تُقدم العلم الوطني يوم الاستقلال. وعندما مهتا رُفرت العلم في الجمعية التأسيسية في ١٤ من أغسطس عام ١٩٤٧م فقالت: "من المناسب أن هذه الراية الأولى التي ستُرفرف على هذا المبنى الشامخ ينبغي لها أن تكون هدية من قبل نساء الهند. واليوم قد قمنا بتحقيق أهدافنا. ونحن لمرة أخرى نقوم بعرض خدماتنا تجاه الدولة عن طريق تقديم شعاراستقلالنا هذا... أنى هذا العلمُ بالسعادة لمن يعيش في ظل رعايته وحمايته".



هَنَسَة مِهْتَا وهي ترفع العلم

<http://4.bp.blogspot.com/-l31VLVhvTYc/T1niGIMavbl/AAAAAAAAACXc/thpi4XjZ2yl/s320/hansa+mehta.jpg>

ولما أعادت الجمعية عقد الاجتماع لمناقشة مسودة الدستور، أثير سؤال آخر: هل ينبغي لدستور نهائي أن يُوافق عليه مجلس منتخب من جديد، فضلا عن أن توافق عليه جمعية تأسيسية كان قد تم انتخاب و/ أو ترشيح أعضائها تحت سيطرة الحكومة البريطانية؟ فرأى بعض الأعضاء أن مجلسا منتخبا من جديد سوف يُمثل عن الشعب بطريق أحسن، ويُعطي شعورا أكبر من الملكية العامة. ولكن اللجنة المُسودة قد شملت مُسبقا التوصيات المستلمة من المنظمات غير الحكومية، كما شملت مقدارا كبيرا من التعديلات التي اقترحها أعضاء الجمعية. وأما الانتخابات المتوقع عقدها ستكون لبرلمان، لا لجمعية تأسيسية أخرى.

بالرغم من الاعتراضات التافهة من قبل الأمراء لم يكن ثمة أي ريب أن الهند المستقلة ستمنح حق الانتخاب العام للرجال والنساء على السواء، أو أن الحقوق الأساسية في ضوء الدستور ستُعطي للنساء حق المساواة مع الرجال. وقد تم الإجماع على كلا الأمرين بدون أي نقاش. وكذلك حق الانتخاب قد أصبح مؤيدا من قبل نظام "واحد شخص واحد تصويت". بموجب هذا النظام، إن عدد المقاعد في المجلس الأسفل من البرلمان، المختصة لكل ولاية، كان يعتمد على عدد سكان الولاية (واحد مقعد على مليون نسمة). ولكن المقاعد كانت محجوزة أيضا للأقليات والمطرودين الذين كان معظمهم من القبليين و/ أو من المنبوذين (ويمكن لأفراد هذه الجاليات أن ينافسوا في الانتخابات حتى للمقاعد غير المحجوزة أيضا). وأما مجلس الشيوخ، على صعيد آخر، فإنه سوف يتكون من الأفراد البارزين من ذكر وأنثى، الذين سوف يراعون بـ"الأخلاقية الدستورية" التي قد أشار إليها الدكتور أمبيدكر.

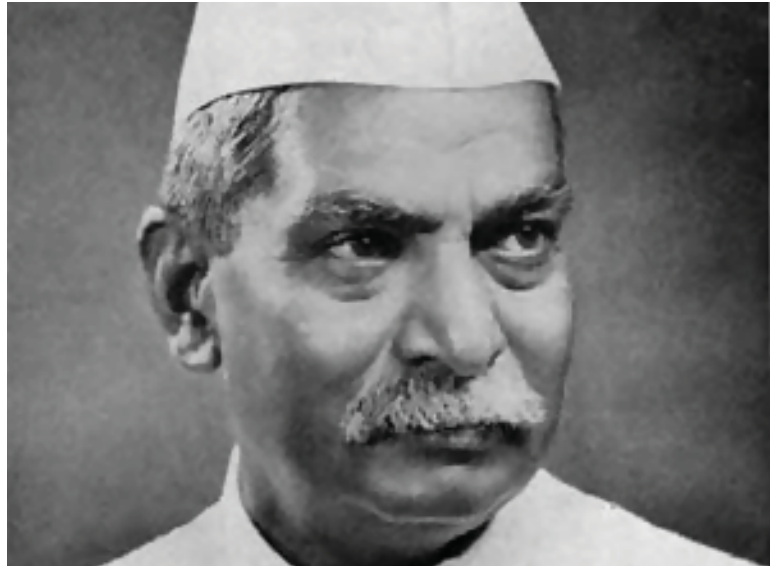
وحتى أن مويدي الانتخاب العام هم كانوا في تردد وارتباك عن كيفما يمكن القيام بممارسة حق التصويت. وهل يمكن أن يتوقع من عدد كبير من السكان الأميين كهؤلاء أن يمارسوا حق تصويتهم لمصالح الدولة، وهل يمكن للخطوات الشعبية، أو للخطوة الأخرى الأسوأ منها ذات المصالح الضيقة المحدودة، أن يتم اتخاذها من أجل تطبيق الأهداف الوطنية ذات متوسطة

"من المناسب أن هذه
الراية الأولى... ينبغي أن
تكون هدية من قبل
نساء الهند."

هنسة مهتا
١٤ من أغسطس عام
١٩٤٧م

أو بعيدة المدى؟ فأجاب السيد راجيندرا براساد — رئيس الجمعية والذي أصبح الرئيس الهندي الأول في وقت لاحق — بأنه على يقين تام أن الفقراء والأميين سوف يمارسون حق تصويتهم بشعورهم العادي العام. ولكن النقاش كان يخبر عن أحوال مستقبل الهند: فقد مرّت الهند بسلسلة من النمو والازدهار، وبعدها بفترة من الشعبية الهائلة في تاريخ حياتها الممتدة لـ ٦٥ عاما. ومما يُفهم من ذلك أن معظم عدد السكان في الهند هم فقراء، كما أفاد النمو والتطور الطبقات الوسطى والثرية أكثر مما أفاد الفقراء.

بالرغم من نظام ”واحد شخص واحد تصويت“، كانت النقطة الصعبة الأولى لدى الجمعية التأسيسية هي قضية التمثيل. وظلت تعمل الجمعية لمدة أكثر من ستة شهور عندما وقع الانقسام مع ما يلزمه من العنف وهجرة السكان. وقد ازداد عدد السكان في بعض الولايات بقدوم اللاجئين الهندوس بينما نقص عدد السكان في بعض الولايات بهجرة المسلمين منها. فإن ولاية غرب البنغال التي استضافت أكثر من ٤ ملايين لاجئ طالبت أكثر مقاعد في الجمعية.



د. راجيندرا براساد

<http://bharatdiscovery.org/w/images/3/32/Dr.Rajendra-Prasad.jpg>

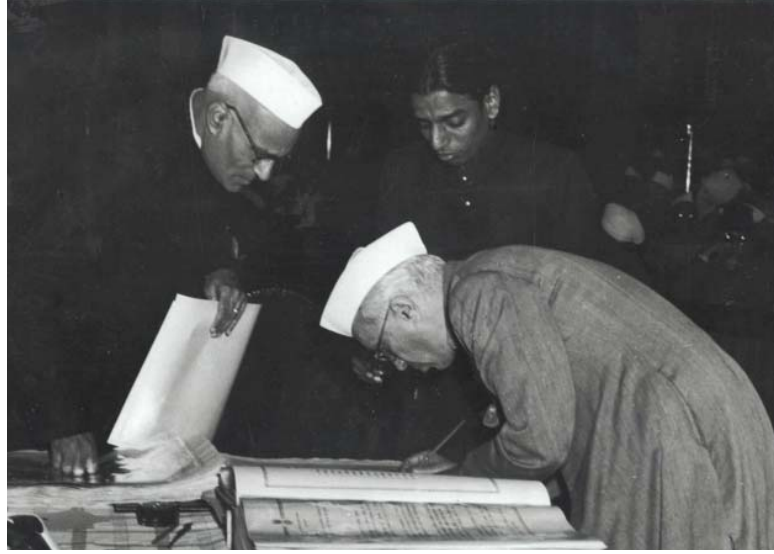
وكذلك ولاية بنجاب التي كانت فقدت معظم سكانها المسلمين، قد حصلت على الهندوس والسيخيين وطالبت أكثر مقاعد للسيخيين. وتم إثارة سؤال، هل ينبغي أن تُحوّل المقاعد المحجوزة للمسلمين في هذه الولايات إلى غيرهم؟ فبعد نقاش طويل، قرر أعضاء الجمعية لإبقاء مقاعد المسلمين مفتوحة في حالة أن يريد بعض المسلمين المغادرين الرجوع، وأضافوا المقاعد الإضافية لولايتي البنغال وبنجاب حسب نسبة اللاجئين الإضافيين فيهما.

وبعد أن تم اتخاذ الدستور في ٢٦ من نوفمبر عام ١٩٤٩م، قد ألغيت الجمعية التأسيسية وأقيم مقامها برلمان انتقالي لكي يراقب الانتخابات المستقلة الأولى للهند. وقد خصص قانون تمثيل الشعب لعام ١٩٥١م بأن أي ناخب يمكن له أن يُرشح لمقعد البرلمان، ماعدا المقاعد المحجوزة وكذلك المقاعد من المناطق المستقلة، حيث يحتاج المرشح إلى أن ينتمي إلى تلك الجالية أو المنطقة المعنية. كما طالب بعض أعضاء الجمعية شريطة المؤهلات التعليمية للمرشحين، ولكن ذلك بإمكانه أن يؤدي إلى أن يكون معظم عدد السكان بصورة آلية غير مؤهلين.

إن قانون تمثيل الشعب تناول أيضا بندا حول عدم التأهيل لأعضاء البرلمان و/أو المرشحين للانتخابات، الذي أضيف بعد مُضي الأعوام. ومعيار عدم التأهيل اليوم يشمل تدعيم التوتر الطائفي، وسوء استخدام المعابد، وارتكاب الجرائم ضد النساء، والفساد والإرهاب أو دعم الإرهاب. فقدمت الحكومة الهندية المتتالية، تحت الضغط من قبل الحركة النسائية، مشروع القانون لحجز المقاعد للنساء بالبرلمان في عام ١٩٩٦م و١٩٩٨م و١٩٩٩م و٢٠٠٣م و٢٠٠٥م و٢٠٠٨م وأخيرا في عام ٢٠١٠م.

وفي النهاية، تمت الموافقة على مشروع القانون في المجلس الأعلى (راجيه سبها) في عام ٢٠١٠م، ولكن حتى الآن لم تتم الموافقة عليه في المجلس الأسفل (لوك سبها).

ومعيار عدم التأهيل
لأعضاء مجلس البرلمان
يشمل تدعيم التوتر
الطائفي، وسوء استخدام
المعابد، وارتكاب الجرائم
ضد النساء، والفساد
والإرهاب أو تأييد
للإرهاب.



جواهر لعل نهرو يوقع على الدستور في ٢٦ من نوفمبر عام ١٩٤٩م

Source: www.netglimse.com/images/events/republic_day_of_india/republicdayindia20

إن «قانون بنجايي راج» الذي قام بإنشاء بلدية منتخبة ومجالس منتخبة على مستويات المديريات والأرياف، كان من أحد التشريعات الأكثر أهمية لتقوية مناطق الهند الريفية.

هذا الوضع في تناقض شديد لما جاء من أهم تعديل، وقع بدون شك في قانون تمثيل الشعب وهو إقامة مجالس البلدية والريفية المنتخبة في عام ١٩٩٣م، والذي يسمى عامة بـ «قانون بنجايي راج»، فالتعديل الثالث والسبعون في الدستور أنشأ مجالس منتخبة للحكم الذاتي المحلي. إنه قد وفر أيضا ٣٣% حجز المقاعد للنساء في جميع المجالس المحلية. وأمثال القانون الآخر الحالي المذكور فيما يلي، إنه يقوم بتشريع المبادئ التوجيهية للدستور من أجل «القيام بتنظيم (بنجايي) المجالس الريفية، وتسليمها القوة والسلطة كما يلزم لتمكينها من أن تعمل بصفة وحدات الحكم الذاتي» (المادة رقم ٤٠، التي قد أضيفت في احترام مهاتما غاندي وتقديره). فالיום قد يكون هناك أكثر من ٣ ملايين عضو منتخب محلي في هذه المجالس، بمن فيهم تشكل المرأة مليونا.

IV الحقوق الأساسية والأقليات

”هذه الدولة، التي خلقها الله والطبيعة لتكون متحدة، تصبح اليوم منقسمة... سأكون لا أصدق بما في نفسي إذا لم أعترف هذه اللحظة بشعور الحزن والألم بصدد هذا الانقسام. ولكن أتمنى أن أقدم، نيابة عنكم وأصالة عن نفسي، تحياتنا وتمنياتنا الطيبة للنجاح والحظ السعيد، في المساعي الرفيعة للحكومة، التي سوف يشتغل بها الشعب الباكستاني الذين كانوا حتى الآن جزءا من أنفسنا. كما نحن نرسل رسالة سعيدة للذين يشعرون بمثلنا ولكنهم على جانب آخر من الحدود. لا ينبغي لهم أن يتألموا، بل وعليهم أن يكونوا مع قلوبهم وبيوتهم، وديانتهم وثقافتهم، ويهذبوا أوصاف الشجاعة والصبر...

ونؤكد لجميع الأقليات في الهند بأنهم سيجدون معاملة طيبة عادلة، ولن يكون أي تمييز بأي شكل ضدهم. وستكون ديانتهم وثقافتهم ولغتهم مأمونة، وإنهم سوف يتمتعون بجميع حقوق الجنسية وامتيازاتها.“

راجيندرا براساد، ١٥ من أغسطس عام ١٩٤٧م

كان من المهم جدا أن جزءا أولا من المبادئ الذي تم تقديمه إلى الجمعية التأسيسية هو كان يحتوي على الحقوق الأساسية وحقوق الأقليات. ونظرا إلى دعوة جامعة المسلمين لدولة مستقلة وتهديد محتمل للانقسام، كان أعضاء الجمعية يشعرون بالقلق البالغ، وأعطوا لمسلمي الهند ضمانا وتأكيدا مرة أخرى بأن حقوقهم ومصالحهم سوف يتم الحفاظ عليها. وقد علق السيد سردار بتيل في خطاب له بمناسبة أول اجتماع من اللجنة حول الحقوق الأساسية في ٢٧ من فبراير عام ١٩٤٧م: "قد ادعت الحكومة البريطانية بأن لديها مسؤولية خاصة — التزاما خاصا — لحماية مصالح الأقليات. وهم يدعون بأن لديهم اهتمام خاص أكثر من اهتمامنا. فعلى أن نُثبت أن هذه الدعاوى مزاعم زائفة وكاذبة، وأن لا أحد باستطاعته أن يكون مُولعا بحماية أقلياتنا في الهند أكثر منا.

"علينا أن نُثبت...أن لا أحد باستطاعته أن يكون مُولعا أكثر منا بحماية أقلياتنا في الهند."

سردار بتيل

٢٧ من فبراير عام ١٩٤٧م

وفي اليوم الأول من مايو عام ١٩٤٧م، قبل شهرين من الاستقلال والانقسام، قدم السيد بتيل بندا رقم ١٨ إلى الجمعية التأسيسية وهو يقترح بـ :

- أن الأقليات ستم حمايتها بالنسبة إلى لغتها وخطها وثقافتها، ولا يُسن أي قانون أو نظام يعملان ضدها بتعصب أو ظلم وعدوان.
- وأن أي تمييز ضد الأقليات عند القبول في المؤسسات التعليمية يُعد محظورا وغير شرعي، وسوف لا يكون التعليم الديني في مؤسسات الأغلبية لازما لها.
- وأن جميع الأقليات ستكون حرة في إقامة المؤسسات التعليمية وإدارتها حسب خيارها، والمنح الحكومية لأمثال هذه المؤسسات التعليمية سوف تكون غير متعصبة.

وعلى طريقة منفصلة، تم الضمان بالحقوق الإضافية للأقليات تحت فصول لقانون الجنسية المتساوية للجميع، وكذلك تحت الحقوق الأساسية. فقامت المواد من رقم ١٢ إلى رقم ٣٥ للدستور بضمان حق المساواة، محظورا التمييز على أساس الديانة والعرق والجنس؛ وكذلك ضمنت بحرية التعبير، والحرية الشخصية، وحرية الديانة، بما فيها حرية جميع المواطنين لاعتناق الديانة وممارستها وإشاعتها حسب خيارهم؛ كما هي ضمنت بحق التعليم والعمل والمساعدة الصحية، بالإضافة إلى ضمان حق الحرية من الاستغلال ولاسيما استغلال المرأة والأطفال.

وبشكل مثير للجدل جدا، ضمنت الأحكام الدستورية بأن القوانين الدينية سوف تحكم الأقليات فيما يتعلق بحقوق الزواج والطلاق والتبني. وهكذا، على سبيل المثال، قد حول قانون المرأة المسلمة لعام ١٩٨٦م (حماية حقوق المرأة عند الطلاق) مسؤولية نفقة الزوجة المطلقة من زوجها إلى هيئة الوقف. وهو قرار قد اعترضت عليه مجموعات من النساء المسلمة اعتراضا شديدا. كما لا يُسمح للمسيحيين، تحت قوانين معابدهم المسيحية الهندية، أن يتبنوا تحت إجراءات مدنية للتبني.

فإن قضية القوانين الدينية المنفصلة للزواج والطلاق والتبني هي قضية معقدة. ويقوم النقاد بالمناقشة بأنها تُعارض المادة رقم ٤٤ من المبادئ التوجيهية للدستور، التي وضحت بأن الدولة سوف تبذل قصارى جهودها لإنشاء قانون مدني مُوحد؛ ولكن زعماء الأقليات قد طالبوا هذه القوانين الدينية. فتم التوصل إلى تسوية سمحت لقوانين دينية منفصلة ولكنها في نفس الوقت وفرت فرصة للأفراد أن يستخدموا القوانين المدنية العلمانية إذا أرادوا، طالما استخدموا القانون المدني المعني منذ البداية. فمثلا إذا أرادت امرأة أن تتبنى تحت القانون المدني يلزم عليها أن تكون متزوجة حسب القانون المدني بدلا من القانون الديني.

"هل الهنود سيُفضلون الدولة على ديانتهم أو يُفضلون الديانة على الدولة؟ أنا لا أدري.

ولكن هذا من المؤكد أن الأحزاب إذا فضلت الديانة على الدولة،

سيتعرض استقلالنا للخطر مرة أخرى وعسى أن يتم فقده للأبد.

فلذلك يجب علينا جميعا أن نقوم

بالمحافظة على ذلك."

بي. آر. أمبيدكر

٢٥ من نوفمبر عام

١٩٤٩م

كان هناك نقاش هام في الجمعية التأسيسية حول عما إذا كان ينبغي أن تحجز المقاعد للأقليات من أجل التأكد على تمثيلهم. فقد اتفق الأعضاء المسلمون والسيخيون والمسيحيون على أنه إذا كان يتم تنفيذ أحكام المساواة، والأقليات، والرفاهة من الدستور، فيإذن لا حاجة إلى حجز المقاعد. كما كانت القضية عالقة بصورة عاطفية بانقسام جمهور الناخبين بين الهندوس والمسلمين، وذلك كان قد أنشأه البريطانيون في الهند، والذي قد أتهم بصورة واسعة بإحداث الانشقاق والانقسام الذي أدى إلى انقسام البلاد. وهكذا إن الأقلية الوحيدة التي لها مقاعد محجوزة دستوريا هي الأقلية الهندية البريطانية (انغلو- انديان) والتي قد التمس بذلك. وكان يوجد المسلمون والسيخيون والمسيحيون في المجلسين من البرلمان الهندي، ولكن عددهم ليس حسب نسبتهم: فمثلا يحتوي الأعضاء المسلمون على ٥ ٪ من أعضاء البرلمان، غير أن عددهم يصل إلى ١٢٪ من إجمالي عدد السكان الهندي. وتجري المحاولة بصورة تدريجية لمعالجة هذه المشكلة.

وإن المجتمعين الأقلين الآخرين لهما مقاعد محجوزة في البرلمان: هما المجموعات القبلية والطبقات المنبوذة (وقد سماها الإنجليز بـ الطبقات السفلى المسجلة، وهذه التسمية قد تم الاحتفاظ بها بعد الاستقلال). فمجلس النواب (لوك سبها) يتضمن ٥٤٣ عضوا، بمن فيهم ٧٩ عضوا من الطبقة السفلى المسجلة و٤١ عضوا من المجموعات القبلية.

وفي الحقيقة قد ناقش ممثلوا الطبقات السفلى والمجموعات القبلية كليهما في الجمعية التأسيسية بأنهم لم يودوا أن يُعرفوا كالأقليات، ولكن جميعهم أجمعوا على أنهم كانوا من بين المجموعات الأكثر تعرضا للخطر في الهند. وهكذا قد أضيفت فئتان منفصلتان للذين يستحقون بالحماية الخاصة من الطبقات السفلى المسجلة والمجموعات القبلية المسجلة. كما تُفيد المادتان رقم ٣٨ و٣٩ من المبادئ التوجيهية للدستور

"هذا على الأغلبية أن
تخلق ثقة لدى الأقليات،
وهذا على الأقليات
أن تتقدم إلى الأمم
وتتعاون مع الأغلبية.
لذلك أرى أن حجز
المقاعد سوف يحدث
أكثر مرارة، وأكثر حسدا،
وأكثر بغضا طائفا،
وعدم اندماج المسلمين.
والذي أتمناه اليوم هو...
منهج الاقتصاد للبلاد
الذي يمكن تحته تحسين
وضع العدد الكبير من
الشعوب العامة
الفقيرة."

قاضي سيد كريم الدين
٥ من نوفمبر عام
١٩٤٨م

بأن "الدولة ستبذل قُصارى جهودها لترويج رفاهية الشعب عن طريق صيانة النظام الاجتماعي وحمايته بأحسن صورة مؤثرة ممكنة، حيث سُخِر العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جميع عن مؤسسات الحياة الوطنية... وستبذل قُصارى جهودها لإنهاء عدم المساواة في المرتبة الاجتماعية، وفي توفير التسهيلات والفرص للأفراد"، وخاصة من الطبقات السفلى المسجلة والمجموعات القبلية المسجلة (المادة رقم ٤٦).

وقد تم اتخاذ عدد من البرامج ذات العمل الايجابي في الأعوام التالية للطبقات السفلى المسجلة والمجتمعات القبلية في مجال التعليم والوظيفة. بينما ساعد العمل الايجابي على خلق طبقات متوسطة صغيرة من هذه المجتمعات، قد حدث تمكينها الأكبر من خلال التمثيل السياسي. نالت المجتمعات القبلية الحكم الذاتي تحت المادة رقم ٣٧١، وإلى حد ما تشكيل الولايات الجديدة. أما الطبقات السفلى المسجلة التي توجد في جميع أنحاء البلاد، فقد حدث تمكينها عن طريق تشكيل أحزابها السياسية الخاصة بها مثل حزب باهوجان سماج الذي أُسس في عام ١٩٨٤م. واليوم يوجد رجال الأعمال في كل مجتمع، وفي الأغلب على مستوى الحجم الصغير والمتوسط منه.

وفي الختام، ليس الفقر في الهند محدودا بهذه المجتمعات، بل هو يشمل المناطق المتخلفة والمجموعات المحرومة في كل مجتمع. وقد اختارت الحكومات المتتالية أن تسد الفجوة بالبرامج الرفاهية الكبيرة للحكومة. وقام النقاد بالتعليقات عليها بأن هذه البرامج غير مُثمرة ومؤثرة، وفتحت بوابة الفساد على نطاق واسع. وهم على صواب بهذا الصدد. ولكن البرامج الرفاهية الكبيرة للحكومة تساعد أيضا على سد الفجوة بين الفقر والبقاء، وأحدث الملحق (في الدستور) تُوفر الاستحقاقات للشعب. ففي عام ٢٠٠٢م جعل التعديل السادس والثمانون للدستور، التعليم المجاني والإجباري لازما للأطفال البالغين

"ستبذل الدولة قُصارى
جهودها لترويج رفاهية
الشعب عن طريق
صيانة النظام الاجتماعي
وحمايته بأحسن
صورة مؤثرة ممكنة،
حيث ستُخبر العدالة
الاجتماعية والاقتصادية
والسياسية جميع
مؤسسات الحياة
الوطنية."

المبادئ التوجيهية

المادتان رقم ٣٨ ورقم

٣٩.

من العمر ٦ إلى ١٤؛ وهو حكم تم بيانه بتفصيل كبير في قانون حق التعليم لعام ٢٠١٢م. وكذلك يُوفر قانون الضمان الوطني للتوظيف الريفي لعام ٢٠٠٥م الذي سُمي بإسم مهاتما غاندي، وظيفة يدوية لكل عائلة فقيرة لمدة ١٠٠ يوم على الأقل في كل سنة، وتدفع لها الأجور الأدنى حسب قانون الأجور الأدنى لعام ١٩٤٨م؛ كما تم تنفيذ قانون حق الاستعلامات لعام ٢٠٠٥م "لأجل ترويج الشفافية والمسئولية في عمل جميع السلطات العامة". كما يُمكن هذا القانون جميع المواطنين من الحصول على الاستعلامات من جميع الوزارات وأقسام الحكومة

وكل من هذه القوانين تطلب تطبيق هذا وذاك من المبادئ التوجيهية للدستور الهندي، وفي الأعوام القادمة سوف يكون من التحديات أن تحول عملية التطبيقات من الحكومة إلى الهيئات شبه الحكومية بالشراكة مع المجتمع المدني.

V الخاتمة

كانت الهند دولة فريدة مقارنة بالدول الأخرى المتفرقة المنقسمة عرقيا أو طائفيا بحيث أنها كانت قادرة على تطوير الدستور العلماني والشعبي. فكيف حدث هذا؟

أولا، كانت الهند دولة كبيرة ومتنوعة إلى حد أن الانقسام أصبح بصورة نسبية أقل أهمية من الحرية. كما كانت البلاد قادرة على التركيز في الحكم وإعادة البناء والصّح.

ثانيا، أصرت الزعامة الهندية على أن الانقسام ينبغي أن لا يرتبط بالنظام الدستوري المُقبل، حتى ولو للتجنب من وقوع الانقسام. وقال مؤسسوا الدولة إن الهيكل السياسي والإداري للهند الحرة سوف تُقرره الجمعية التأسيسية. وهكذا، يمكن للهنود أن يُركزوا على ما أرادوا من أن تكون بلادهم لهم.

ثالثا، إن الإجراءات التي تم اتخاذ الدستور بواسطتها وأصبح ساري المفعول، قد ساعدت على أن يكون وثيقة حية. واستغرقت الجمعية التأسيسية قرابة ثلاثة أعوام والنصف لتسويد الدستور والمناقشة عليه واتخاذها. بالرغم من أن مدة الزمن التي استغرقتها الجمعية قد أصبحت عرضة للتنديد ولكن النقاشات الدستورية لمست كل جانب من جوانب الوحدات الهندية وطموحاتها، كما تم النقاش على عناصره الرئيسية في طول البلاد وعرضها.

ونهائياً، إن القضايا التي قد تمت الإحاطة بها خلال النقاشات الدستورية، لمست الخطوات الرئيسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ستُغير الهند حسب طموحات شعبها. وكان من بينها: الطبيعة والهيكل للاتحاد الهندي (الفيدرالي والاستثنائي)، والحقوق والقوانين لجميع المجتمعات، الدينية واللغوية والثقافية، والعمالة، والنساء والمنبوذون، وطبيعة الإدارة التنفيذية والإدارية، والقضايا المدنية العسكرية والأمنية.

وبالتالي، مر الدستور بتحديات الزمن ومقتضياته. وبالرغم من أنه قد تم التعديل الكثير فيه وتم انتهاك كثير لمبادئه عملياً، ظل كثير من مبادئه الرئيسية بدون التغيير، وأضافت التعديلات في مرونته وسهولته. ولم تعان الهند قط من انقلاب عسكري، وكان لم يزل تحويل القوة من حزب سياسي منتخب إلى آخر بصورة سلمية ماعدا حالة الطوارئ التي ظلت فقط لمدة سنتين من سوء الحظ. فعلى الهنود أن يكونوا شاكرين كثيرا لمؤسسي الدولة الذين قاموا بتسويد الدستور. وبالنتيجة، هم سيكونون فرحين حقاً علماً بأن مبادئهم الدستورية تُدرس في المدارس في جميع أنحاء البلاد. وفي الختام، لعل هذا التدريس هو الذي كان من أهم الأسباب، الذي بقيت الديمقراطية لأجله في الهند.

المراجع

1. Batybyal, Rakesh (2007). The Penguin Book of Modern Indian Speeches, Delhi: Penguin India, pp.327-8.
2. Jawaharlal Nehru, Speech to the Constituent Assembly, December 13, 1946, Batybal, op cit., p.366.
3. Titles were eventually abolished in 1971, through the 26th amendment to the Constitution.
4. <http://parliamentofindia.nic.in/ls/debates/vol11p11.htm>
5. Batybal, op cit., p. 406.
6. National Commission to Review the working of the Constitution, consultation paper on Article 356 of the Constitution, May 11, 2001, <http://lawmin.nic.in/ncrwc/finalreport/v2b2-5.htm>
7. <http://lawmin.nic.in/legislative/election/volume%201/representation%20of%20the%20people%20act,%201951.pdf>
8. Sarojini Naidu, 'The Battle for Freedom is Over', All India Radio broadcast, August 15, 1947, Batybal, op cit., p.329.
9. <http://indialawyers.wordpress.com/2010/01/24/presentation-of-national-flag-to-the-constituent-assembly-on-14th-august-1947-on-behalf-of-women-of-india/>
10. Constituent Assembly Debate (CAD), Vol 7, Debate on November 4, 1948, <http://164.100.47.132/LssNew/constituent/vol7p1.html>
11. *Ibid.*
12. CAD, Vol 6, Debate on January 27, 1948. <http://164.100.47.132/LssNew/constituent/vol6p1.html>
13. <http://lawmin.nic.in/legislative/election/volume%201/representation%20of%20the%20people%20act,%201951.pdf>
14. <http://www.constitution.org/cons/india/p04040.html>
15. CAD, <http://164.100.47.132/LssNew/constituent/vol5p1.html>
16. <http://parliamentofindia.nic.in/ls/debates/vol11p11.htm>
17. <http://parliamentofindia.nic.in/ls/debates/vol7p2b.htm>
18. <http://www.constitution.org/cons/india/p04.html>
19. <http://mhrd.gov.in/rte>
20. <http://nrega.nic.in/rajaswa.pdf>
21. <http://rti.gov.in/rti-act.pdf>



الدكتورة رادها كومار التي هي اختصاصية في الصراعات العرقية واستعادة السلام،

مديرة عامة من مجموعة سياسة دلهي. وقد ألّفت كتاباً:

“NEGOTIATING PEACE IN DEEPLY DIVIDED SOCIETIES”

(ed.2009:Sage Publications, Delhi),

“MAKING PEACE WITH PARTITION” (2005:Penguin Books, India),

“DIVIDE AND FALL: Bosnia in the Annals of Partition” (1997: Verso

Books, UK and US),

“A HISTORY OF DOING: MOVEMENTS FOR WOMEN’S RIGHTS IN

INDIA”, 1800-1990 (1993:Kali for Women, Delhi),

كما تشمل أحدث تقاريرها:

“A Gender Scorecard for India” (ed, 2013: Delhi Policy Group), and

“Afghanistan 2012: Looking to the Future (with K Prasad, 2012: Delhi

Policy Group).

Delhi Policy Group

(مجموعة سياسة دلهي)

إن مجموعة سياسة دلهي مجموعة من المفكرين الواقعة في مدينة نيودلهي بالهند. وإنها

تحرص على بناء الإجماع غير الحزبي في القضايا القومية المهمة

إن مجموعة سياسة دلهي تركز على ثلاث مجالات البحث: الأمن القومي، والسلام والصراع،

والحكومة. وفي داخل هذا الإطار، تقوم مجموعة سياسة دلهي بعقد المؤتمرات والمناقشات

حول المائدة المستديرة والاجتماعات للمجموعات العاملة والقوات العسكرية.

كما تقوم مجموعة سياسة دلهي بنشر الكتب، والتقارير والمذكرات حول قضية / سياسة.

وإن قائمة الكتب المنشورة متوفرة . وكذلك يمكن إرسال طلب لهذه الكتب والتقارير

والمذكرات بالبريد أو الهاتف.

DELHI POLICY GROUP

Core 5-A, 1st Floor, India Habitat Centre, Lodhi Road, New Delhi- 110 003

Tel: +91 11 4150 4646 & +91 11 2464 9572 Fax: +91 11 24649572

Email: office@delhipolicygroup.com Twitter: @delhipolicygrp

Website: www.delhipolicygroup.com



978-81-87206-36-1